

لدة في تاريخ أعرق قارات العالم

■ الإمكانيات الآسيوية إذا وظفت التوظيف الصحيح فيكون هناك تعاون أفضل

قارية وأطلقت العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة ككل مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي أو اتحاد دول أمريكا الجنوبية وحتى منظمة الوحدة الأمريكية إلا أن أيًا من المبادرات لم تطل كل أعضاء دول القارة الآسيوية رغم وجود العديد من المنظمات الإقليمية في هذه القارة والتي تشمل جزءًا من دولها فقط حتى هذا اليوم مع بدء تطبيق مبادرة سمو أمير البلاد.

ويشكل مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي ثمرة ونتيجة لسياسة الكويت باتجاه الشرق واتباع نهج الدبلوماسية الاقتصادية مجتمعتين ما تمثل في مجمله في الزيارات المتعددة التي قام بها سمو أمير البلاد إلى دول آسيوية مختلفة تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية إضافة إلى دخول في مشاريع عملاقة مع دول آسيوية كمشروع مصفاة الصين ومشروع مصفاة ومجمع للبترول وكماويات في فيتنام.

وشهدت السنوات الماضية العديد من الخطوات والإجراءات الحادة من دولة الكويت في سياستها «بالإتجاه شرقا» والتي نتجت عن مجموعة من الأسباب أهمها أن التوازن العالمي والصعود الاقتصادي في القرن الحالي بدأ بالاتجاه إلى آسيا إضافة إلى ظهور مؤسسات إقليمية جديدة وبروز خطوط نقل دولية في هذه القارة كالخط القاري العابري لآسيا وخط البحر القطبي البحري الشمالي والتي لها كلها تأثير مباشر على المصالح الكويتية.

ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة نشطت دولة الكويت لبلورة سياسة آسيوية طيلة هذه الفترة الطويلة الماضية واحتاجت سنوات للارتقاء في هذا العمل للوصول بمبادرة من سمو أمير البلاد لعقد هذه القمة لتفتح المجال واسعاً أمام التعاون في هذه القارة والقائم على المصالح المشتركة والتعاون للمحر من أجل العالم بأسره لاسيما أن تقرير صندوق النقد الدولي الأخير أشار مباشرة إلى أن انتعاش الاقتصاد العالمي مرتبط بصورة رئيسية بالدول الناشئة والدول النفطية بصورة خاصة والموجودة في هذه القارة.

ومن المقرر أن يشهد المؤتمر في جلساته وأوراق العمل المقدمة واللقاءات مناقشة أهم التحديات التي تواجه القارة وطرح العديد من الأفكار بجدية ومسؤولية من خلال التوصيات وعناوين المشاركة السياسية والحوار والتعاون والتكامل بين دول أكبر الوحدات الكونية على الإطلاق جغرافياً وديمقراطياً ذات التنوع الغني والخاص.

■ الجار الله: نرغب باستضافة هيكلية منتدى التعاون الآسيوي التي سيتم الاتفاق عليها

لعرضها على اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في المنتدى.

يذكر أن منتدى حوار التعاون الآسيوي يعقد للمرة الأولى على مستوى القارة وذلك بمبادرة من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

ويجسد المؤتمر الرؤية السامية في الإتجاه شرقاً والدور المحوري لدولة الكويت في تعزيز التعاون الآسيوي ورسم آفاق مستقبله في عازاة حرص الكويت على أن تكون قارة آسيا أحد المحاور الرئيسية في بناء وتطوير تطلعاتها للتحويل إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وانطلقت مبادرة صاحب السمو أمير البلاد لعقد هذه القمة خلال رعاية سموه لمنتدى حوار التعاون الآسيوي العاشر الذي استضافته دولة الكويت في شهر أكتوبر 2011 على مستوى وزراء الخارجية فيما كانت الانطلاقة الأولى للمنتدى في 23 يونيو عام 2001 في مملكة تايلاند بهدف ضم الدول الآسيوية ضمن إطار تعاوني يسعى إلى بناء مجتمع آسيوي يخدم احتياجات القارة.

وعبرت دعوة سمو أمير البلاد في أكتوبر 2011 لهذه القمة عن الأمل والأهداف العريضة والمتعلقة في ما تعرض له بعض دول آسيا من كوارث طبيعية ومشكلات بيئية ومناخية تعيق نموها وتطورها إلى جانب وبيلات الحروب المدمرة وانتشار قنطرة الإرهاب.

ولعل أبرز ما تطلعت به التحديات التي تواجه القارة كذلك الأزمة الاقتصادية العالمية كون الاقتصاد عصب الحياة بالنسبة للدول وقد طالت أثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة الاقتصادات الآسيوية ولا تزال تعصف بها ما يفرض على دول آسيا التعاون بغية النأي بالقارة عن هذه الأزمة وللمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي عبر التعاون وتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق بين دول القارة.

ولقد المبادرة بحد ذاتها ثقله نوعية على الصعيد الدولي في شتى المجالات وذلك بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة والقدرات الضخمة التي تمتلكها هذه القارة بما تضمه أيضاً من أكبر القوى الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية في العالم فضلاً عن التنوع الثقافي والمزيج الحضاري الذي قل نظيره في بقية القارات ويمكن القول أن مجمل ذلك ويكفي دولة لم يتم جمعه في قاعة واحدة حتى الآن باستثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفيما جمعت القارات الأربع الأخرى طاقاتها ودولها في منظمات

■ كما عهدنا أهل الكويت في أي أمر يهم دولتهم فإنهم يكونون على أتم الاستعداد



جانب من الوفود المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة

■ الخالد: تحضيرات قمة «التعاون الآسيوي» بدأت منذ دعوة الأمير إليها

■ القارة تضم أيضاً أكبر منتجي الطاقة وأكبر مستهلكها على مستوى العالم

المنتدى.

وأكد أن الكويت استعدت جيداً للقمة مشيراً إلى انضمام أفغانستان مؤخراً إلى القمة ليصل عدد الدول المشاركة إلى 32 دولة فيما توقع انضمام دول أخرى.

ورأى الرومي أن مبادرة سمو أمير البلاد باستضافة القمة الأولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي نصب في اتجاه جهود دولة الكويت الدبلوماسية في علاقاتها مع الدول الأخرى خاصة الآسيوية.

وقال أن القمة ستصدر «إعلان الكويت» الذي سيكون تاريخياً للقارة الآسيوية معرباً عن أمله في أن تخرج تلك القمة بنتائج تنفيذ الشعوب الآسيوية.

ويبحث الاجتماع الذي يرأسه وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله عدداً من الموضوعات التي سترجع على جولة أعمال القمة تمهيداً

وأوضح الرومي أن أوراق العمل الكويتية مقدمة من البنك المركزي حول كيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية كما قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ورقة عن دور الصناديق الآسيوية في التنمية.

كما يستعرض الاجتماع ورقة عمل من وزارة النفط حول علاقة الكويت البترولية وأهميتها مع الدول الآسيوية وورقة أخرى من الهيئة العامة للاستثمار عن دور الهيئة واستثماراتها في الدول الآسيوية وضرورة تفعيل هيئات الاستثمار في الدول الآسيوية إلى جانب ورقة مقدمة من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وأضاف الرومي أن الاجتماع سيناقش الأمن الغذائي ومواجهة الكوارث والزلازل والتعاون البيئي والمواصلات بالإضافة إلى العلاقات الثقافية والاقتصادية التي ستكون محورياً أساسياً في

خلال احتفالية على هامش الاجتماعات

الكويت وفيتنام توقعان اتفاقية بشأن إعفاء الجوازات الدبلوماسية والرسمية من التأشيرات



توقيع الاتفاقية بين الكويت وفيتنام

وقعت الكويت وفيتنام اتفاقية أسس بشأن الإعفاء من التأشيرات على الجوازات الدبلوماسية والرسمية بين البلدين.

ومثل الكويت في توقيع الاتفاقية الذي تم على هامش الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي وكيل وزارة الخارجية خالد سليمان الجار الله فيما مثل الجانب الفيتنامي نائب وزير الخارجية لي لونغ مينه.

حضر احتفالية التوقيع كل من مدير إدارة المراسم في وزارة الخارجية ضاري عجران العجران ومدير إدارة الوكيل أبهم عبداللطيف العمر ونائب مدير إدارة الوزير صالح سالم اللوغاني ومدير الإدارة القانونية غائم صفر الغانم وسفير دولة الكويت لدى فيتنام وسفير فيتنام لدى دولة الكويت.

فيلونيك: النهج السياسي الحكيم للكويت يعزز مكانتها على الساحة الاقتصادية

التي تملكها روسيا والصين والهند لمعالجة الأزمات الراحة وإيجاد حلول لها على صعيد القارة الآسيوية.

ولفت إلى إمكانية روسيا الاستثمارية في القارة الآسيوية مشيراً إلى وجود احتياطي من العملة الصعبة والذهب يزيد على 550 مليار دولار في روسيا حالياً وامتلاكها لأكبر احتياطي من النفط والغاز في العالم.

أكد فيلونيك ضرورة العمل على استغلال القدرات المالية والتكنولوجية للدول الأعضاء في المنتدى من أجل تعزيز التنمية والتطور الاقتصادي في آسيا وخلق قطب اقتصادي إضافي في العالم.

وأشار إلى أهمية مبادرة منتدى حوار التعاون الآسيوي لوضع برامج وخطط سياسية اقتصادية من شأنها المساهمة في معاداة الوضع الاقتصادي العالمي وإيجاد حلول للزاعات المعاصرة.

للتنمية الاقتصادية العربية. وأبرز أهمية مشاركة روسيا في هذا المنتدى بصفتها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ولاعباً قوياً في القارة الآسيوية قائلاً أن «روسيا تشكل وزناً كبيراً إلى جانب الصين والهند في منتدى حوار التعاون الآسيوي». وقال أن روسيا والصين والهند تتشارك كذلك في عضوية منظمة «بريكس» للتعاون الاقتصادي وهي تلعب دوراً أساسياً في رابطة الدول المستقلة ومنظمة «شنگاي» للتعاون التي تضم طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزيا التي تشارك في عمل منتدى حوار التعاون الآسيوي.

وأوضح الأكاديمي الروسي أن بإمكان منتدى حوار التعاون الاقتصادي الآسيوي المعنى بمناقشة العديد من القضايا الدولية الملحة ومناقشة التحديات والمخاطر المعاصرة الاستفادة من القدرات السياسية والاقتصادية

موسكو - «كونا»: قال أكاديمي روسي بارز أمس إن اختيار دولة الكويت لعقد منتدى حوار التعاون الآسيوي يشكل اعترافاً بمكانة الكويت السياسية والاقتصادية في القارة الآسيوية. وأوضح رئيس مركز الدراسات العربية والإسلامية وكبير الباحثين في معهد «الاستشراق» التابع لأكاديمية العلوم الروسية ألكسندر فيلونيك في حديث خاص لـ«كونا» أن دولة الكويت تؤدي دوراً هاماً على الصعيد الآسيوي كونها من أكبر مصدري الطاقة في القارة. وأضاف فيلونيك أن النهج السياسي الحكيم للكويت وقدراتها الاستثمارية واحتياطي الوفود لديها تعزز مكانتها على الساحة الاقتصادية في القارة الآسيوية ناهيك عن دورها في مجال تقديم المساعدات المالية للدول المحتاجة في آسيا وغيرها بما في ذلك عن طريق الصندوق الكويتي

موزعة على ما يقرب 170 مشروعاً بمختلف القطاعات

البدر: صندوق التنمية قدم مساهمات بقيمة 3 مليارات دولار في 20 دولة آسيوية



عبد الوهاب البدر

من البلدان لاسيما الدول الآسيوية.

وأوضح أن الصندوق الذي كان نشاطه في البداية مقتصرًا على الدول العربية حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي قام بتوسيع نطاق عمله في 1974 ليشمل بقية الدول النامية ومن ضمنها الدول الآسيوية.

ونوه البدر بالتطور الذي حققه الصندوق في مجال دعم التنمية البشرية وذلك من خلال توجيه نسبة كبيرة من اهتماماته إلى دعم المشروعات الخاصة بالبناني التعليمية والصحية وإيضاً في مجالات دعم الكوارث الطبيعية والزلازل.

وقال أنه وعلى مدى هذه السنوات الـ50 كان الصندوق الكويتي واحداً من سفراء الكويت إلى العالم وذراعها الممدودة دائماً لمساعدة الأشقاء والأصدقاء وعمل دائماً على تعميق أواصر التعاون مع الجميع.

وأضاف أن الصندوق توسع في نشاطه ليشمل بجهوده حتى اليوم أكثر من 104 دول حول العالم وكانت فلسفته الدائمة في التعامل معها تنطلق من فكرة أساسية قوامها «نحن نساعد الآخرين على مساعدة أنفسهم».

وتستضيف الكويت فعاليات القمة الأولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي يومي 16 و 17 من الشهر الجاري بمبادرة من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله.

حوار التعاون الآسيوي في مختلف المجالات مثل الصناعة والزراعة والموارد الطبيعية والتعليم والخدمات الصحية وكل ما من شأنه أن يساعد على تحقيق التنمية المستدامة تدريجياً.

وأضاف البدر أن هذه القمة تمثل نقلة نوعية في مجالات التعاون وتطوير دور البلدان الآسيوية وتفتح آفاقاً جديدة لمبادرات الإصلاح الاقتصادي في الدول الآسيوية وتمكينها من تعزيز تكاملها لاسيما في ظل تحديات العولمة الاقتصادية والتعاون الإقليمي بالنظر لما تتمتع به آسيا من وفرة في الموارد الطبيعية والقوى العاملة فضلاً عن السوق الاقتصادي الواسع.

وقال أن الصندوق الكويتي الذي أنشئ قبل نصف قرن من الزمان استطاع من خلال مشروعاته التنموية التي يساهم في تمويلها دعم اقتصاديات العديد

قال مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر أمس إن إجمالي مساهمات الصندوق في قارة آسيا بلغت ثلاثة مليارات دولار أمريكي حتى الوقت الحالي.

وأضاف البدر في تصريح صحافي بمناسبة انعقاد فعاليات القمة الأولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي مساهمة الصندوق موزعة على ما يقرب 170 مشروعاً بمختلف القطاعات في أكثر من 20 دولة آسيوية.

وأوضح أن المشاريع الممولة تشمل قطاعات الزراعة والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي وغيرها بالإضافة إلى قطاعي الصحة والتعليم.

وقال: إن هذه المشروعات ذات أهداف إنشائية مختلفة وتسهم في تمكين الدول المستفيدة من توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستويات معيشتهم وتخفيف حدة الفقر فضلاً عن توفير البيئة الأساسية اللازمة للنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البيئة المناسبة لتنمية القطاع الخاص لممارسة نشاطه ودوره في التنمية بوجه عام.

وأكد أن استضافة الكويت للقمة الآسيوية المرتقبة تتبع من الاعتقاد الراسخ لدولة الكويت بأهمية توليق التعاون بين الدول الأعضاء وتقويته والدعوة إلى المزيد من التعاون بين دول منتدى